

العناصر الشكلية لمحضر التحريات

الأستاذ الزميل ...

سبق أن ذكرنا أن محضر التحريات كعمل قانوني يتحلل إلى عدة عناصر موضوعية وشكلية وقد تناولنا العناصر الموضوعية لمحضر التحريات في الفصل الأول أما العناصر الشكلية لمحضر التحريات فنخصص لها الفصل الثاني.

والتساؤل ٠٠٠ ما هي العناصر الشكلية لمحضر التحريات ٩٠٠٠

العناصر الشكلية لمحضر التحريات هي ٠٠٠

العنصر الأول ٠٠٠ شرعية الهدف من إجراء التحريات.

العنصر الثاني ٠٠٠ شرعية الوسيلة التي تتم بها التحريات.

العناصر الموضوعية لمحضر التحريات

ما هي العناصر الموضوعية لمحضر التحريات ، الغاية من معرفتها للدفاع ٩...٥

الأستاذ الزميل ...

يقصد بالعناصر الموضوعية لمحضر التحريات مجموعة البيانات التي يوردها ويثبتها أمور الضبط القضائي بمحضر التحريات والمتعلقة بشخص المتهم المتحري عنه والجريمة الجاري جمع التحريات بشأنها والصلة الحتمية أو الضرورية بين شخص المتحري عنه والجريمة التي وقعت ، وعلي العموم - والتفصيل وارد فيما يلي - البيانات التي تدل وبالأدنى تدلل علي وقوع جريمة من شخص محدد هو المتهم .

العناصر الموضوعية لمحضر التحريات هي ٠٠٠

العنصر الأول :- تعين الشخص المتحري عنه بمحضر التحريات.

العنصر الثاني :- بيان الجريمة الجاري جمع التحريات بشأنها.

العنصر الثالث :- بيان الصلة بين الشخص المتحري عنه (المتهم) والجريمة المرتكبة.

العنصر الرابع :- بيان أسم القائم بالتحري ووظيفته.

العنصر الخامس :- إثبات محرر محضر التحريات وثوقه بالتحريات وقيامه بالمراقبة .

العنصر السادس :- إثبات القائم بالتحري ساعة وتاريخ تحرير محضر التحريات.

أما عن أهمية معرفة المحامي لهذه العناصر فننوه أن دور الدفاع هو البحث عن مدي توافر أو تخلف هذه العناصر بمحضر التحريات باعتبار ذلك المدخل الصحيح لبناء خطة الدفاع ، فالدفع بعدم جدية التحريات او عدم صدقها او عدم كفايتها لا يجد مبررا وسندا له إلا في تأسيسه علي بيانات وعناصر محضر التحريات ومدي صدقها ودقتها.

البيان الأول ٠٠٠ أسم المتحرى عنه (المتهم)

أول ما يحدد به الشخص الطبيعي أسمه ، فبه يعرف ويتميز عن غيره من الأشخاص ومرد ذلك أحكام وقواعد القانون المدني فى مجال تحديد ماهية الشخص الطبيعي ، فالمادة ٢٨ من القانون المدني تقضى " يكون لكل شخص أسم ولقب ، ولقب الشخص يلحق بأولاده "

فيلزم بداءة لصحة محضر التحريات أن يعين الشخص المتحرى عنه (المتهم) باسمه فلا يجهل باسم المتحرى عنه (المتهم) دائماً وأبداً ، ولذا لا يصح بل لا يتصور أن يخلو محضر التحريات من أسم المتحرى عنه ، فلا تحريات ضد مجهول الاسم لتنايف ذلك مع التحري كوسيلة كشف عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها وكأحد عناصر الإثبات الجنائي كما سيلي .

ويثير تعين الشخص المتحرى عنه باسمه فى محضر التحريات عدة مشكلات قانونية وعملية هامة تتعلق فى مجملها بمدى تأثير الخطاء الوارد بمحضر التحريات فى أسم المتحرى عنه (المتهم) على جدية التحريات.

المشكلة الأولى

الخطاء فى اسم المتحرى عنه (المتهم)

الخطاء فى الاسم والخطاء فى الشخص والشخصية .

اثر الخطاء فى الاسم على صحة التحريات وجديتها.

أول ما يعين به الشخص الطبيعي اسمه ، والخطاء فى الاسم قد يؤدى إلى الخطاء فى الشخص وهو أشد صور الخطاء جسامة ويؤدى إلى عدوان صارخ على حرية الشخص ، فقد يسفر عن واقعة تفتيش وقبض لغير شخص المتهم الحقيقي ، وقد لا يصل مستوى الخطأ إلى هذا الحد ، ونعني أن يصاحب الخطأ فى الاسم خطأ فى شخص المتهم ، فقد ينحصر الخطأ فى اسم والد المتهم أو المتحرى عنه أو جده أو لقب عائلته.

وثمة تساؤل ٥٠٠ هام يتعلق بمدى تأثير الخطأ الوارد باسم المتحرى عنه (المتهم) على محضر التحريات وصحته كعمل قانوني ٥٠٠

الخطأ الجسيم ... يتحقق الخطأ الجسيم في أسم الشخص المتحرى عنه متى ورد الاسم بمحضر التحريات على خلاف الاسم الحقيقي للشخص المتحرى عنه ، فالخطأ في الاسم خطأ كامل ورد باسم الشخص وأبيه وجده ولقبه ، ويؤدى مثل هذا الخطأ إلى انعدام التحريات ، لا مجرد الدفع بعدم جديتها أو عدم دقتها ، إلا أن هذا النوع من الخطأ نادر الحصول عملاً ، وأساس انعدام التحريات استحالة تصور حصولها مع غياب شخص المتحرى عنه .

الخطأ غير الجسيم أو المادي ... يتحقق الخطأ غير الجسيم أو المادي متى ورد باسم الشخص المتحرى عنه خطأ باسم والده أو بلقب عائلته كالخطأ في أحد حروف الاسم أو اللقب. ويؤدى مثل هذا الخطأ إلى وصم التحريات بعدم الدقة - والتعبير الدارج عدم الجدية - إلا انه لا يعدها وتبقى سلطة محكمة الموضوع في تقدير مدي جسامه أو بساطة الخطأ وتقدير مدي تأثير ذلك على جدية التحريات ودقتها وكفايتها ، وفي تقدير دقة التحريات رغم ورود خطأ في أحد البيانات الخاصة بالمتهم يجب ألا نتغافل عن أن محرر محضر التحريات شخص متخصص - أحد مأموري الضبط - بما يعني أن الخطأ الصادر عنه يحسب عليه ويوصم تحرياته بعدم الدقة ، ولذا يجب علي دفاع المتهم اذا ابدى دفعا بعدم جدية التحريات أن يقرع سمع المحكمة أن محرر محضر التحريات هو شخص متخصص ، وأن قبول الخطأ منه وغفرانه أمر يتعارض مع طبيعه عملة ويضر بالعدالة وبصالح المتهم .

ويلق الأستاذ / أحمد الخواجة - معالي نقيب المحامين السابق رحمة الله - علي ذلك بقوله " ان المجتمع فوض طائفة منه أمر تتبع الجريمة وحصاد المجرمين ، افترض فيهم افتراض لا يقبل إثبات للعكس أنهم أولي علم وخبره ، فإذا ثبت عكس ذلك فهو خطأ لا يفترض ، ليس لأنهم لا يخطئون وإنما لتعلق أخطائهم بمصائر الناس وبسير العدالة التي يبأي الله إلا أن تكون عادلة " .

الخطأ في اسم المتحرى عنه (المتهم)

المبادئ والأسس التي أرستها محكمة النقض ومحاكم الجنايات

تصدت المحاكم (محكمة النقض - محاكم الجنايات) لمسألة الخطأ فى اسم المتهم بكل صورة الجسيمة والبسيطة (أى المادية) وأرست بأحكامها ما يعد المبادئ العامة فى تحديد ماهية الخطأ وأثره على القول بدقة التحريات وجديتها ومدى إمكان الاعتماد عليها رغم ما اعترافا من أخطاء.

المبدأ الأول

الخطأ الجسيم فى أسم المتحرى عنه يعدم التحريات ٠٠٠ أساس ذلك فوات المقصود من التحري كوسيلة بحث وتنقيب دقيقة يتولاها متخصصون.

من المقرر أن تقدير جدية التحريات هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب ولما كان الحكم المطعون فيه ابطال أذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان جادا فى تحريه عن المتهم لعرف حقيقة اسمه خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل فى ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه فى قضايا مماثلة فإن ما أنتهى إليه الحكم من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات لم يكن أساسه مجرد الخطأ فى الاسم وإنما كان مرجعة المقصود من التحري بما يبطل الأمر بالتفتيش ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ٥٦٤٤ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٦/١/٢٠٠٢ □

كما قضي : من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير جدية التحريات هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب ولما كان الحكم المطعون فيه ابطال أذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان جادا فى تحريه عن المتهم لعرف حقيقة اسمه خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل فى ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه فى قضايا مماثلة فإن ما أنتهى إليه الحكم من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش

لعدم جدية التحريات لم يكن أساسه مجرد الخطأ في الاسم وإنما كان مرجعة المقصود من التحري بما يبطل الأمر بالتفتيش ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٥ □

المبدأ الثاني

الخطأ المادي في اسم المعني بالتحري (المتهم) ينبئ عن عدم دقة القائم بالتحري اثر ذلك بطلان محضر التحريات.

من المقرر أن تقدير دقة التحريات وكفايتها لتسويغ الأذن بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد ابطال إذن التفتيش تأسيساً على عدم دقة التحريات وجديتها لما تبين أن الاسم الوارد بها هو اسم والد المطعون ضده المحكوم ببراءته الذي كان من تجار المخدرات وتوفي إلى رحمة مولاه وأنه لا يمكن اعتبار ما حدث مجرد خطأ مادي في تحديد الاسم لان الاستفادة مما سجله الضابط بمحضر الضبط من انه قد اتضح بعد الضبط أن المتهم يدعي / فان التحريات التي صدر على أساسها الأذن لم تكن جدية بالقدر الذي يسمح بإصدار الأذن بالتفتيش (

□ الطعن رقم ١١٨ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٢٢ □

كما قضى : لما كانت محكمة الموضوع قد أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى جدية التحريات التي بني عليها أمر التفتيش للأسباب التي حاصلها اشتهال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أي منهم أو مهنته أو أي بيان آخر يفيد في التحقيق من شخصيته فضلاً عن عدم الوصول إلى الاسم الكامل للمطعون ضده الأمر الذي ينفي الدلائل الكافية لتحديد شخصية المتحرى عنه واعتباره المعنى بالتحريات.

□ الطعن رقم ١٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ □

المبدأ الثالث

عدم تعين اسم المتحرى عنه كاملاً بمحضر التحريات ينبئ عن عدم جدية التحريات وعدم دقتها وبالتالي عدم كفايتها لإصدار أذن النيابة العامة بالتفتيش، اثر ذلك بطلان محضر التحريات من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف قضاء الموضوع وإذا كانت محكمة الموضوع قد أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى جدية التحريات التي بني عليها أمر التفتيش للأسباب التي حاصلها اشتمال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أي منهم أو مهنته أو أي بيان آخر يفيد في التحقيق من شخصيته فضلاً عن عدم الوصول إلى الاسم الكامل للمطعون ضده الأمر الذي ينفي الدلائل الكافية لتحديد شخصية المتحرى عنه واعتباره المعنى بالتحريات .

□ الطعن رقم ١٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ □

المبدأ الرابع

الخطأ الوارد باسم المتحرى عنه ينبئ عن عدم جدية التحريات وعدم دقتها وبالتالي عدم كفايتها و أثر الخطأ في اسم المعنى بالتحريات (المتهم) على بطلان محضر التحريات. لما كان الثابت أن المحكمة إنما أبطلت أذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط مستصدر الأذن لو كان جادا في تحريه لعرف حقيقة اسمه أما وقد جهله فذلك قصور في التحري يبطله ويهدد الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٨ □

كما قضي : من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار أذن النيابة العامة بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف قضاء الموضوع وإذا كانت محكمة الموضوع قد أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى جدية التحريات التي بني عليها أمر التفتيش للأسباب التي حاصلها اشتمال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه

من بيان محل إقامة أي منهم أو مهنته أو أي بيان آخر يفيد في التحقيق من شخصيته فضلاً عن عدم الوصول إلى الاسم الكامل للمطعون ضده الأمر الذي ينفي الدلائل الكافية لتحديد شخصية المتحرى عنه واعتباره المعنى بالتحريات.

□ الطعن رقم ١٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ □

المبدأ الخامس

رغم وجود خطأ باسم المتحرى عنه (المتهم) تبقي لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير مدي جسامته وتأثيره علي صحة محضر التحريات.

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف قضاء الموضوع.

العنصر الشكلي الأول لمحضر التحريات

شرعية الهدف من إجراء التحريات

يقصد بشرعية الهدف في مجال إجراء التحريات ضرورة أن ينحصر الغرض من إجرائها في مكافحة الجريمة بالكشف عن ما ارتكب من جرائم وتحديد شخوص فعلية وجمع القرائن والإمارات والدلائل التي تقيد في كشف الجريمة ونسبتها إلى شخص بعينه ، فشرعية الهدف مترادف مع مكافحة الجريمة ... بالتفصيل ... أن غاية التحريات كشف المستور ومعرفة الحقيقة ولذا يلزم أن تكون التحريات محاكاة لواقع الجريمة.

س :- متي وقعت § ٠٠٠

س :- كيف وقعت § ٠٠٠

س :- من مرتكبها § ٠٠٠

س :- على من وقعت § ٠٠٠

س :- ما تخلف عنها من آثار § ٠٠٠

ذلك دون زيادة أو نقصان ، فالنقص في التحريات يعدم الغاية منها وهي كما سلف القول مكافحة الجريمة بضبطها وضبط فاعلها وتقديمه للعدالة ، والزيادة في التحري دون مقتضى يعني الانتقاص من حرية الأشخاص الأمر الذي يتعارض مع حقوقه الدستورية، فالتحريات يلزم أن تكون محض وصف دقيق لما تم لا مجال فيها للاجتهادات شخصية من القائم بالتحري ولا لافتراضات مبناهما الحدس والظن والتخمين ، وبالأولى يجب أن تتأى التحريات ومجريها عن إشباع الهوى أو الانتقام أو التشفي أو التظاهر بمظهر صاحب السلطان ، فغاية التحريات بيان الحقيقة الواقعية المادية دون غيرها.

مجموعة المبادئ الدستورية والقانونية التي يتعين على القائم بمحضر التحريات الالتزام بها بخصوص شرعية الهدف والغاية من إجراء التحريات.

يلتزم القائم بالتحري بالمحافظة على الأعراض والحرمان فلا يكشف القناع عن الأسرار إلا بالقدر اللازم وفي الحدود التي تمكنه من أداء واجبه حتى يضمن للأفراد سبيل الاستقرار والاطمئنان تمكيناً لهم من التمتع بحريتهم الشخصية وحرمة مسكنهم والتي كفلها الدستور والقانون .

يلتزم القائم بالتحري بتوخي الدقة والحذر في كل إجراءات التحري والاستدلال بالقدر الذي يصبح معه محضر التحريات محض محاكاة للواقع ووصفاً له .

يلتزم القائم بالتحري بالابتعاد عن مظاهر الانتقام والتظاهر بمظهر السلطان.

ولا جدال أن شرعية الهدف كأحد العناصر الشكلية لمحضر التحريات من الأهمية بمكان بحيث أن فساد الهدف أو الغاية من إجراء التحريات يعني عدم قانونيتها (التحريات الغير جدية - التحريات الغير دقيقة - التحريات الملفقة أو المصطنعة أو المكتبية) الأمر الذي يعرضها للبطلان وبالتالي يمتد هذا البطلان إلى جميع الإجراءات التالية لها تأسيساً على مبدأ (ما بني على باطل فهو باطل) إلا أن مكنم الصعوبة في إثبات عدم شرعية الهدف والواقع العملي يؤكد ذلك إذ أن الدفع المبدي ببطلان التحريات لعدم شرعية أو قانونية غايتها دائماً ما يحتاج إلى إثبات وجود خلف سابق بين القائم بالتحري والمعني بالتحريات (المتهم) وهو أمر ليس ميسراً في غالب الأحوال .